الأمم المتحدة

S/2021/256




Distr.: General
15 March 2021
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 12 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن**

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها معالي السيدة آن ليندي، الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية السويد، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة عقدت من خلال التداول بالفيديو بشأن "إحاطة مقدمة من الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" في يوم الأربعاء 10 آذار/مارس 2021.

ووفقاً للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، وهو الإجراء الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس - **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن

050421 170321 21-03488 (A)








## المرفق الأول

### إحاطة الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية السويد، آن ليندي

أشكركم على هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علماً بشأن رئاسة السويد حاليا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي في العالم بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بدور هام في التصدي للعديد من التحديات المطروحة على جدول أعمال المجلس. إن الـ 57 عضوا في منظمتنا ينتمون إلى ثلاث قارات – أمريكا الشمالية وآسيا وأوروبا – وهي مجموعة متنوعة من البلدان التي تربطها التزامات مشتركة تعود إلى وثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975.

ولا يزال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أساسيا، ومثالا على الشراكات التي دعانا الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1) إلى تعزيزها. إن رؤية الأمين العام لتعددية أطراف قوامها شبكة تربط بين جميع العناصر تعطي زخما جديدا لشراكتنا وتوفر إطارا لكيفية عملنا معا.

لدينا حالة أمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتطلب المزيد من الحلول المشتركة وليس القليل منها. ولا تزال خلافاتنا القديمة تؤجج النزاعات وتشكل تحديات للسلم والأمن الدوليين. كما أن النزاعات والأزمات والتهديدات الجديدة تتطلب اهتمامنا المتزايد – من تغير المناخ إلى أمن الفضاء الإلكتروني.

إننا في خضم جائحة تاريخية مدمرة ستكون لها آثار طويلة الأجل على العالم.

وكرئيسة حالية، سأقوم بدوري لضمان أن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من إحداث تغيير ميداني حقيقي، والدفاع عن المبادئ التي تقوم عليها المنظمة. ففي نهاية المطاف، تهدف جهودنا إلى الإسهام في حل النزاعات، وتحسين حياة الناس في منطقتنا.

وأولويتي الأولى هي التركيز على الالتزامات والمبادئ الأساسية التي قامت عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة لعام 1990. وتنص الوثيقتان بوضوح على حرمة السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وحق جميع الدول في اختيار مسار سياستها الأمنية. وترتكز هاتان الوثيقتان، بالطبع، على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهما ليستا ذاتا صلة بالنسبة لأوروبا فحسب، بل بالنسبة للعالم. وقد قطعت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التزامات تشكل أساس النظام الأمني الأوروبي وتظل سارية وهامة حتى يومنا هذا. وتتجلى مهمتنا في تنفيذ تلك الالتزامات.

وسنسعى أيضا إلى تعزيز مفهوم الأمن الشامل الفريد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يربط بوضوح بين الأمن واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهذه صلة معروفة بشكل جيد للأمم المتحدة. وسنسهم من خلال هذا المفهوم في حل النزاعات في منطقتنا وفقا للقانون الدولي. نحن نعلم أن المجتمعات التي يتمتع فيها الجميع بحقوق الإنسان تمتعا كاملا هي مجتمعات أكثر أمنا، كما أن لديها

آفاقا أفضل للتنمية المستدامة والقادرة على الصمود والمزدهرة. وهذا هو السبب في أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تشكل موضوعا توجيهيا لرئاستنا.

وستكون إحدى أولوياتي الرئيسية كرئيسة حالية، السعي إلى مواصلة المشاركة على أعلى المستويات من أجل التوصل إلى حلول مستدامة للأزمات والنزاعات في المنطقة، بما يتماشى مع القانون الدولي ومع الاحترام الكامل لمبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتزاماتها.

ولا تزال الأزمة في أوكرانيا وحولها تشكل أخطر تحد للنظام الأمني الأوروبي. ولذلك كان من المهم بالنسبة لي أن أزور كل من كييف وخط التماس في دونباس خلال رحلتي الأولى كرئيسة حالية في كانون الثاني/يناير.

وبعد مرور سبع سنوات على الأزمة، من الواضح أن ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حل النزاع. وكرئيسة حالية، فإنني أؤيد تأييدا تاما عمل صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، وسأسعى إلى الإسهام في إيجاد حل سياسي مستدام يتماشى مع التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادئها، مع احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وخلال زيارتي لخط التماس، رأيت بشكل مباشر تفاني وشجاعة النساء والرجال في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهم يؤدون مهامهم في الميدان. وعملهم أساسي لجهود السلام ويجب أن يستمر من دون عوائق في جميع أنحاء أوكرانيا.

وللنزاع أيضا عواقب إنسانية وخيمة، وينبغي الآن أن يمهد وقف إطلاق النار الساري منذ تموز/يوليه من العام الماضي الطريق أمام اتخاذ المزيد من الخطوات لتخفيف العبء عن كاهل المدنيين. إن الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار تبعث على القلق العميق. إن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، أمر أساسي بطبيعة الحال. وما دامت نقاط عبور خط التماس مغلقة، فإن المجتمعات المحلية والأسر مفصولة عن بعضها، ويجاهد المسنون من أجل تلقي الرعاية، والحصول على الخدمات الحكومية مقيد بالنسبة للعديد من المواطنين. وأكرر هنا دعوتي إلى فتح نقطتي العبور الجديدتين في منطقة لوهانسك على جانبي خط التماس، وكذلك إعادة فتح المعابر القائمة. وكانت هذه أيضا بعض رسائلي الرئيسية خلال زيارتي الأخيرتين إلى كييف وموسكو.

وخلال زيارتي لجورجيا في شباط/فبراير، أتيحت لي الفرصة لمقابلة الرئيسة زورابيشفيلي، ثم رئيس الوزراء جاخاريا، وتجديد دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكامل لمباحثات جنيف الدولية والصيغ ذات الصلة بآلية منع الحوادث ومواجهتها. وعملية الحوار هذه، التي تشترك في رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، هي مثال هام آخر على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تسوية النزاعات.

وبالإضافة إلى اجتماعي مع قادة الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء، قمت أيضا بزيارة أحد خطوط الحدود الإدارية لجورجيا في سياق النزاع، حيث رأيت عن قرب الحاجة إلى زيادة الاتصالات والتواصل بين المجتمعات المحلية. وينبغي للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الاتحاد الأوروبي السعي إلى مضاعفة جهودنا المشتركة لبناء الثقة اللازمة للتعجيل بتسوية النزاع.

وخلال محادثاتي مع الرئيسة ساندو وغيرها من القادة في مولدوفا، نوقشت آفاق المضي قدما في المحادثات بصيغة 5+2 ومواصلة البناء على مجموعة تدابير برلين بلس. وأكدت أيضا استعدادنا لعقد محادثات 5+2 في ستوكهولم هذا العام. وقد أُعيد التأكيد على هذه الرسالة في مناقشاتي مع ممثل لترانسدنيستريا، ولقيت قبولا حسنا بوجه عام. وعلى الرغم من أنني لا زلت واقعية، قد يكون هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر في إحراز تقدم في عملية التسوية خلال هذا العام. ولكن لتحقيق تقدم، يلزم تقديم الدعم الكامل من جميع أطراف النزاع.

لا يزال نزاع ناغورنو كاراباخ الذي لم يُحل بعد يشكل تحديا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وفي الخريف الماضي، شهدنا تجدد نشوب النزاع المسلح، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح بالآلاف وعن معاناة هائلة، بما في ذلك بين المدنيين. وأدى وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر بمساعدة روسيا إلى وقف الأعمال العدائية، وهو أمر موضع ترحيب. والآن، يجب أن نغتنم هذه الفرصة لنجدد الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وقد أُسندت إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الولاية الدولية لقيادة هذه العملية تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة للمنظمة. وبصفتي الرئيسة الحالية للمنظمة، فإنني أؤيد تماما استمرار انخراطهم في عملية السلام وسأغتنم فرصة زيارتي المقررتين إلى باكو ويريفان في الأسبوع المقبل للإعراب عن أملي في أن يجدد الطرفان التزامهما بالمحادثات بشأن حل سياسي مستدام. ويجب علينا أيضا أن نلبي عددا من الاحتياجات الإنسانية، والتي تُذكرنا جميعا بضرورة تنفيذ القانون الدولي الإنساني في هذا النزاع وغيره من النزاعات.

في الحالات التي تآكلت فيها الثقة بين الدول، تؤدي تدابير بناء الثقة والأمن دورا هاما في دعم الشفافية وإمكانية التنبؤ. وبصفتي الرئيسة الحالية، أدعو جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الامتثال للتدابير التي تشكل لب بناء الثقة والأمن في منطقتنا، بما في ذلك وثيقة فيينا ومعاهدة السماوات المفتوحة. ويجب تحديث هذه التدابير باستمرار والامتثال الكامل لها وأن تضم أكبر عدد ممكن من الدول لضمان استمرار عملها وأهميتها.

وعندما تنشب الأزمات على الرغم من جهودنا لمنعها، فإنني لا زلت على استعداد للعمل مباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين لبذل المساعي الحميدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتيسير إيجاد حلول. وتمشيا مع ذلك، فإن العرض الذي قدمته أنا ورئيس وزراء ألبانيا راما بصفته الرئيس الحالي في العام الماضي لتيسير إجراء حوار حقيقي بين الحكومة والمعارضة في بيلاروس لا يزال قائما.

وتمس الحاجة إلى النداء الذي وجهه الأمين العام غوتيريش من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال الجائحة. ويُبين اتخاذ القرار 2532 (2020) في 1 تموز/يوليه 2020 والقرار الأخير 2565 (2021)، بشأن الحصول على اللقاحات في مناطق النزاعات، الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لمكافحة الجائحة وحل النزاعات. وأود بشدة أن أرى تنفيذ هذه القرارات لدعم جهود السلام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وللأسف، فقد أضافت الجائحة بعدا آخر للتحديات من خلال فرض ضغوط على المجتمع المفتوح. وخلال العام المنقضي، شهدنا تراجعا في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل ذلك الذي شهدناه في أماكن أخرى. وستؤكد الرئاسة السويدية على الحق في حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام، فضلا عن الحقوق الديمقراطية الأخرى التي التزمت دولنا باحترامها. وسنبذل

جهودنا، بصفتنا الرئيس الحالي، دعما للعمل الهام الذي يضطلع به مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام والمفوض السامي للأقليات القومية، واستكمالا لهذا العمل.

وبصفتنا الرئيس الحالي، سنستفيد من خبرة المجتمع المدني لضمان الاهتداء بإسهاماته في جميع جوانب الأمن. وقبل هذه الجلسة، التقيت بمنظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك البلدان المتضررة من النزاعات التي لم تُحل، لتبادل الآراء بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها أن الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني سائد وأن الآثار السلبية للجائحة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة قاسية بصفة خاصة بالنسبة لمن يعشن في أوضاع هشة أصلا. وأكد الاجتماع مجددا اقتناعي بضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات وبناء السلام وإشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والتصدي للتهديدات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، يمكن أن يُحدث التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان تغييرا.

وسيستمر تركيزنا القوي على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنفس الروح التي وجهت عملنا خلال عضويتنا في مجلس الأمن للفترة 2017-2018. كما نخطط للعمل معاً بشأن هذه الخطة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك بشأن كيفية تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقتنا. وقد عينتُ فريقاً استشارياً من الخبراء معنياً بهذه المسائل، والذي عقد اجتماعه الأول في نهاية شباط/فبراير. وآمل، من خلال دعمهم، أن يكتسب عملنا لتعميم مراعاة الخطة مزيدا من الزخم وأن يستمر لفترة طويلة بعد انتهاء ولايتنا وتسليم رئاسة المنظمة لبولندا والدول التي ستخلفها في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خلال الفترة المقبلة، أعتزم القيام بزيارات للوجود الميداني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء منطقتنا، من جنوب شرق أوروبا إلى وسط آسيا. وسأواصل تسليط الضوء على الأولويات المحددة خلال هذه الجلسة اليوم في سياق السعي إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات التي تواجه منطقتنا.

## المرفق الثاني

### بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر وزيرة خارجية السويد، آن ليندي، على توليها المهمة الصعبة المتمثلة في قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا العام. وأنا واثق من أن ذلك سيكون استمرارا طبيعيا لعمل السويد المتفاني في مجلس الأمن. وأشكرها أيضا على الإحاطة التي قدمتها إلينا بشأن أولويات السويد أثناء توليها الرئاسة.

تؤيد إستونيا تماما رأيها بأن التعاون المتعدد الأطراف هو أفضل سبيل للتصدي لتحدياتنا المشتركة وأنه ينبغي لنا أن نتمسك بقواعدنا المشتركة وأن نفي بالتزاماتنا، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك التي أُسست عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن وثيقة هلسنكي الختامية، أمر بالغ الأهمية. ويتعين على المنظمات العالمية والإقليمية أن تعمل يدا بيد – ونحن نؤيد تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

ونرحب بتركيز الرئاسة السويدية على النزاعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتسهم في معاناة إنسانية كبيرة. وللأسف، للسنة السابعة على التوالي، ما زالت انتهاكات القانون الدولي ومبادئ هلسنكي، فضلا عن عدد من الاتفاقات والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مذكرة بودابست، مستمرة. فقد ضم الاتحاد الروسي شبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية واحتل بعض أجزاء شرق أوكرانيا. ونؤكد مسؤولية روسيا بوصفها من الموقعين على اتفاقات مينسك ونحث روسيا بوصفها طرفا في النزاع وفي فريق الاتصال الثلاثي على تنفيذ الأحكام التي التزمت بها.

ونأسف لاستمرار القيود المفروضة على حرية تنقل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا، مما يعوق البعثة عن تنفيذ ولايتها بالكامل. كما ندعو روسيا إلى الكف عن تأجيج النزاع من خلال تقديم الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة التي تدعمها. وزيرة الخارجية آن ليندي، كيف يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن أن يساعدا في الدفع باتجاه اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى حل للنزاع؟

وفيما يتعلق بجورجيا، أود أن أؤكد أننا نشعر بقلق عميق إزاء الحشد العسكري الروسي في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المحتلتين. وندعو الاتحاد الروسي إلى الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 12 آب/أغسطس 2008، وما تلاه من تدابير التنفيذ في 8 أيلول/سبتمبر 2008، وسحب قواته العسكرية من منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بدون تأخير. ويساورنا أيضا قلق عميق إزاء المناورات العسكرية الروسية وتعزيزات الهياكل الأساسية وأنشطة إقامة الحدود في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين. ونحث روسيا وسلطات الأمر الواقع التي تدعمها على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات استفزازية جديدة من شأنها أن تزيد من تصعيد الحالة الأمنية والإنسانية الهشة أصلا في الميدان. وفي هذا السياق، نذكّر الاتحاد الروسي بمسؤولياته تمشيا مع الحكم الصادر في 21 كانون الثاني/يناير عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية جورجيا ضد روسيا. ونكرر دعوتنا إلى إتاحة وصول بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي إلى جميع أراضي جورجيا، وكذلك آليات رصد حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

وتؤيد إستونيا الجهود التي تبذلها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلها الخاص وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى مولدوفا لتسوية النزاع في منطقة ترانسنيستريا. وبالإضافة إلى تدابير بناء الثقة، ينبغي أن نسعى أيضا إلى حل المسائل الأساسية الكامنة وراء النزاع. ونحن نتابع بعناية التطورات الميدانية، ونشجع على عقد اجتماع موجه نحو تحقيق النتائج بصيغة 5+2 في أقرب وقت ممكن في عام 2021. وأود أن أسأل وزيرة الخارجية ليندي عن القضايا التي تتوقع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحقيق تقدم بشأنها بصيغة 5+2 خلال هذا العام.

وفيما يتعلق بمسألة ناغورنو كاراباخ، نواصل تأييد الجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإيجاد تسوية شاملة ومستدامة للنزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشيد بعرض رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدخول في حوار مع بيلاروس ونؤيده، وندعو سلطات بيلاروس إلى الاستجابة لهذا العرض، فضلا عن جعل سياساتها وممارساتها ممتثلة مع التزاماتها في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونكرر أيضا دعوتنا إلى بيلاروس لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير آلية موسكو، بصيغتها المقدمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ويجب علينا، كأولوية شاملة، أن نحمي حقوق الإنسان ونعززها. ونتفق مع وزيرة الخارجية ليندي على أن الصلة بين الأمن واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون واضحة تماما. إن التمسك بحقوق الإنسان لا يتواءم فقط مع استراتيجيات حل النزاعات؛ بل هو عنصر أساسي في كفالة السلام والديمقراطية. ويمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان مؤشرا مبكرا ودافعا للنزاعات، وللأسف، فهي أيضا سمة دائمة لها.

ونرحب ترحيبا حارا بتركيز الرئيسة الحالية على المرأة والسلام والأمن. ونؤيد عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تنفيذ القرار 1325 (2000)، ونرى فائدة في زيادة التعاون وتبادل وجهات النظر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد.

وتعبيرا عن التزام إستونيا تجاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن حكومة إستونيا أكدت استعدادها للاضطلاع بدور رئاسة المنظمة في عام 2024.

## المرفق الثالث

### بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أضم صوتي إلى أصوات جميع زملائي في الترحيب بالسيدة ليندي وشكرها على إحاطتها. وأود أيضا أن أهنئ السويد على برنامج عملها خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ووفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تقع على عاتق المنظمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مسؤولية تنسيق عملهما للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك أود أولا أن أشير إلى عدد من تلك التهديدات.

وفيما يتعلق بالقضية الأوكرانية، التي لا تزال صعبة، تواصل فرنسا وألمانيا جهودهما لدعم استعادة أوكرانيا لسيادتها وسلامتها الإقليمية بالكامل، بعد مضي أكثر من عام على عقد مؤتمر قمة باريس في كانون الأول/ديسمبر 2019. ونؤيد تأييدا كاملا دور الوساطة الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار فريق الاتصال الثلاثي، بالتنسيق مع صيغة نورماندي. ونرحب أيضا بالعمل الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، التي تضطلع بدور حاسم في مراقبة وقف إطلاق النار. وينبغي تنفيذ ولاية بعثة الرصد الخاصة تنفيذا كاملا في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية. وندين بشدة جميع الأعمال التي تقوض أمن أعضاء البعثة من الرجال والنساء، أو تلك التي تهدف إلى عرقلة عملهم.

وفيما يتعلق بناغورنو – كاراباخ، فإن فرنسا، بوصفها رئيسة مشاركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ملتزمة على جميع المستويات، جنبا إلى جنب مع شركائها الروس والأمريكيين، بالتوصل إلى حل سلمي ودائم. ونحن مصممون على الاضطلاع بدورنا كاملا في السعي إلى إيجاد ذلك الحل الدائم في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتلك هي الولاية التي أناطها بنا أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسنواصل محاولة الوفاء بالولاية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وعودة المشردين، وحالة أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين، وحماية التراث الثقافي.

وفيما يتعلق ببيلاروس، حيث انتُهكت حقوق الإنسان وحيث قُمعت الطموحات الديمقراطية للشعب باستخدام العنف، فإننا نؤيد تماما مبادرة الوساطة التي قامت بها السيدة ليندي مع سلفها السيد راما، ونرحب بإنجازاته خلال رئاسته في عام 2020. وندعو إلى تنفيذ توصيات تقرير الخبير المستقل فولفغانغ بينديك، بعد تفعيل آلية موسكو، الذي طلبناه مع 16 عضوا آخر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في محاولتها حل الأزمات الأخرى في منطقتنا المجاورة. وينطبق ذلك على المناقشات الدولية الجارية في جنيف، التي يجب أن تسمح لجورجيا باستعادة سلامتها الإقليمية. كما نؤيد دور الوساطة الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار صيغة 5+2 من أجل تحقيق تسوية شاملة وسلمية ودائمة للنزاع الترانسنيستري، في إطار الاحترام الكامل لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ولا تزال فرنسا ملتزمة بالنهج المتعدد الأبعاد للأمن السائد داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي سـياق البعدين السـياسـي والعسـكري، فإن إضـعاف أدوات تحديد الأسـلحة يقوض مصـالحنا الأمنية الجماعية والمنظومة الأمنية الأوروبية. ويجب أن نضع حدا لتلك الدينامية الخبيثة.

وتركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضـا، من خلال بعدها الإنسـاني، على الصـلة الحاسـمة بين الأمن الجماعي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي ذلك الصدد، تكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للمؤسـسـات ذات البعد الإنسـاني، التي لا تزال تبرهن على جدواها، وترحب بالأولويات التي حددتها الرئاسـة السـويدية، ولا سـيما فيما يتعلق بالمسـاواة بين الجنسـين وحماية حرية التعبير والصـحافة. ونؤمن بأنه يجب علينا أيضا أن نراعي بشكل كامل في جميع هذه المسائل المجتمع المدني للدول المشاركة في الأنشطة الدبلوماسية والميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويجب أيضـا أن تؤخذ في الحسـبان الأبعاد الاقتصـادية، وعلى نحو متزايد الأبعاد البيئية للأمن الجماعي. وتشـكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا النموذج الذي يحتذى به في أوروبا لشـكل فعال من أشكال تعددية الأطراف على المستوى الشـعبي، بني على أسـاس مجموعة مشـتركة من القيم في وقت كانت فيه هناك اختلافات سـياسـية صـارخة. ويمكن للأمم المتحدة أن تواصـل، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، تطوير تعددية الأطراف التي تثمر نتائج قادرة على مواجهة جميع الأزمات والتحديات في عصرنا.

## المرفق الرابع

## بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكانور

في البداية، أود أن أستهل بالترحيب بمعالي السيدة آن ليندي، وزيرة خارجية السويد، في مجلس الأمن. كما أشكرها على إحاطتها الشاملة بشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأولوياتها.

إن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعاونها مع الأمم المتحدة، منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب بالإحاطة التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد برهن اعتماد وثيقة هلسنكي الختامية وإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في أوج الحرب الباردة على أن الحوار والتعاون ممكنان حتى في أوقات أشد المواجهات خطورة. وتحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد سقوط جدار برلين. واليوم، تضطلع المنظمة – بأعضائها المشاركين الـ 57 من ثلاث قارات، بما في ذلك بلدان من الجوار الموسع، الذين يحترمون مبادئ شمولية الأمن وعدم قابليته للتجزئة والولاء للقيم المشتركة والالتزام بدعم قواعد السلوك – بدور هام في تعزيز السلام والأمن الدوليين وتمكن أعضاءها من بناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

إن السلم والأمن شرطان أساسيان لنمو البشرية وتنميتها. وتقع علينا جميعا مسؤولية جماعية عن منع نشوب النزاعات وتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على السلام وضمان الأمن. واليوم، يواجه النظام الدولي تحديات متعددة للسلام والأمن. وقد أسهمت السياسات الضيقة الأفق التي اعتمدتها بعض الدول ومفهومها المتصور عن تهديدات وجودية في انعدام الأمن في مناطق عديدة. ويجري عرض القضايا الثنائية البحتة على المحافل الإقليمية والدولية، مما يقلل من فرص الحوار المباشر والمتبادل.

وتأتي التحديات التي تواجه مجتمع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مصادر مختلفة. وهي لا تشمل التحديات المحتملة للسيادة فحسب، بل كذلك التهديدات التي يتعرض لها السلام جراء التوترات العرقية والنزاعات الانفصالية العنيفة داخل الدول. كما تتصدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها أكبر منظمة أمنية إقليمية، لبعض أخطر التهديدات العابرة للحدود التي تواجهها دولها الأعضاء، مثل انتشار الأسلحة والإرهاب والأمن السيبراني والهجرة والأضرار البيئية والاتجار بالمخدرات. وعلى الرغم من تلك التحديات، فتحت المنظمة آفاقا جديدة في استحداث أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاعات من أجل التصدي لهذه المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الأمن.

ونعتقد أن الاتفاقات الثنائية التي يجري التفاوض عليها بين الأطراف المعنية توفر الأساس لحل تفاوضي وسلمي للمنازعات. ويظل الالتزام بدعم نظام دولي قائم على القواعد، يستند إلى احترام السلامة الإقليمية والسيادة وسيادة القانون والشفافية وحرية الملاحة في البحار الدولية والحل السلمي للمنازعات، أمرا بالغ الأهمية وذا صلة كذلك.

ونؤيد التعاون النشط بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس إطار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الموقع في عام 1993، وبما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ ننوه بالجهود العالمية الجارية لمكافحة الإرهاب وإســهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نود أن نغتنم هذه الفرصــة لنكرر تأكيد أهمية تلك المسـألة. ويتضــح من الهجمات التي نفذها أشـخاص يعملون بمفردهم مؤخرا في أجزاء كثيرة من أوروبا أن الإرهابيين قد عززوا قدراتهم بشكل كبير. وعلينا أن نضمن عدم إضعاف عزمنا الجماعي على مكافحة الإرهاب.

لقد كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أوائل المنظمات الإقليمية التي أدانت بشـدة الهجوم الإرهابي على البرلمان الهندي في عام 2001. ونعتقد أن للمنظمة دورا هاما في كفاحنا المســتمر ضــد الإرهاب وغيره من التهديدات الجديدة والناشـئة. وفي ذلك السـياق، أود أن يحيط مجلس الأمن علما بخطة العمل ذات النقاط الثماني بشأن مكافحة الإرهاب التي اقترحها وزير خارجية الهند في 12 كانون الثاني/يناير أثناء مخاطبته المجلس (انظر S/2021/48، المرفق 5)، والتي تسـتحق أيضـا النظر الجاد من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيرا، فإن إســهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف إسـهام هائل. وتتولى السـويد رئاسـة المنظمة في أوقات عصـيبة حقا، فيما تشـكل الجائحة الحالية عبئا ثقيلا على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ونرحب بتركيز الســويد القوي على تعزيز جدول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال رئاستها. ونعتقد أن إشراك المرأة ومشاركتها المجدية أمر حيوي للنجاح في منع نشــوب النزاعات وتخفيف حدتها، وكذلك لتوطيد الســلام. ونقدر كذلك تشــديد الســويد القوي على الحوار والشـمول واحترام المبادئ المتفق عليها في التصـدي للتحديات التي نواجهها اليوم. ويود وفد بلدي أن يشارك جميع أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تمنياته الطيبة لرئاسة السويد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

## المرفق الخامس

### بيان نائب الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيم كيلي

أود أن أشكر الوزيرة ليندي على إحاطتها بشأن أولوياتها بصفتها رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2021. وأود أن أؤكد للوزيرة دعم أيرلندا الكامل في دورها الهام.

لقد أدهشني كثيرا، وأنا استمع إلى الإحاطة التي قدمتها الوزيرة، الصلات الوثيقة بين عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعمل مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما. وهو تذكير بأنه لا يمكن ببساطة المبالغة في تقدير أهمية التعاون المتعدد الأطراف في مواجهة تحدياتنا المشتركة.

وتعتبر أيرلندا، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة أداة حيوية للاستقرار والأمن الأوروبيين. ونقدر تقديرا كبيرا عمل المنظمة بشأن حل النزاعات ومنعها وأنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان ودورها الإقليمي كذلك.

إن النهج الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إزاء الأمن وثيق الصلة وهام كما كان دائما. فاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقدم الاقتصادي، كلها عناصر أساسية للحفاظ على السلام والازدهار. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الرئيس الحالي لضمان إقامة شراكات قوية ومتكاملة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونؤيد بقوة الأولويات التي حددتها السيدة ليندي صباح اليوم، ولا سيما جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك السعي إلى تمكين المرأة اقتصاديا ودعم التنفيذ المجدي لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك من خلال الحوار مع من بناة السلام من النساء وممثلات المجتمع المدني.

وبالفعل، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أولويات أيرلندا في عملنا في مجلس الأمن، بما في ذلك بحكم مشاركتنا في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. والحقيقة هي أنه لا يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولا لمجلس الأمن أن ينجحا في التصدي لتحديات السلام والأمن من دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ونعتقد، شأننا شأن الوزيرة ليندي، أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتحمل مسؤولية خاصة عن قيادة هذه الجهود وينبغي أن تعمل معا لتعزيز رسائل بعضها بعضا.

وقد رأينا في أوكرانيا، على سبيل المثال، كيف تؤدي المرأة في الميدان دورا محوريا في جهود بناء السلام. وسيكون توفير حيز لهؤلاء النساء والمجتمع المدني في عملية السلام أمرا أساسيا لإيجاد حل فعال ومستدام للنزاعات.

وأود أن أقول كذلك أن أيرلندا تؤيد بقوة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك للسلام. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وقد استمعنا، خلال مناقشتنا في مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير، إلى معلومات مثيرة للقلق بشأن الأثر الإنساني الذي قد يترتب على المدنيين جراء الإغلاق شبه الكامل لنقاط العبور على طول خط التماس (انظر S/2021/159). ومثلنا مثل الآخرين، ندعو اليوم مرة أخرى إلى أن تعمل نقطتا عبور شتشاستيا وزولوتي للدخول

والخروج بكامل طاقتيهما وإلى إعادة فتح جميع معابر الدخول والخروج المغلقة حاليا لتجنب تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة.

تؤيد أيرلندا بقوة عزم السويد على إبقاء منع نشوب النزاعات وتسويتها على رأس جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أثبتت الرئيسة الحالية بالفعل هذا الالتزام من خلال زياراتها الأخيرة، بما فيها زيارتها لجورجيا ونشيد بتركيزها هناك على آلية منع الحوادث والصلات الشعبية بين تبليسي والجمهوريات الانفصالية. كما تثني أيرلندا على تركيز السويد على التسوية الترانسنيسترية وخططها لعقد محادثات مجموعة 5+2.

لقد ذُكِّرنا في الخريف الماضي بالتكلفة البشرية المأساوية للنزاع في المنطقة حيث شهدنا عودة إلى الأعمال العدائية في ناغورنو - كاراباخ. وترحب أيرلندا بوقف الأعمال العدائية بين أرمينيا وأذربيجان. ومن الضروري أن يتعاون الجانبان الآن في إيجاد حل مستدام للمسائل المتعلقة بناغورنو - كاراباخ تحت رعاية الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد مرة أخرى لوزيرة الخارجية ليندي دعم أيرلندا الثابت لعملها الهام.

## المرفق السادس

### بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أود أن أرحب بمعالي السيدة آن ليندي، وزيرة خارجية السويد والرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأشكرها على إحاطتها. وأهنئ أيضا السيدة ليندي على توليها دورها في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأتمنى لها النجاح وهي تمضي قدما بأولويات السويد للمنظمة، ولا سيما التركيز على الحفاظ على النظام الأمني الأوروبي، ومعالجة النزاعات التي طال أمدها وتعزيز الديمقراطية والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها الجهاز الرئيسي لصون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء منطقة المنظمة أمر جدير بالثناء.

وتشيد كينيا بالمنظمة نظرا لسجلها في الدبلوماسية الوقائية والتعاون المتعدد الأطراف في مجال السلام والأمن والتنمية. ونلاحظ ا لجهود التي بذلتها المنظمة في أوكرانيا خلال استمرارها في تنفيذ ولايتها في رصد تنفيذ اتفاقات مينسك لعام 2015، التي أيدها مجلس الأمن في القرار 2202 (2015). وأؤكد مجددا دعم كينيا لبعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة في أوكرانيا، والتي ينبغي تمكينها من الوصول دون عائق لأجل رصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منها وفقا لولايتها.

وتعتقد كينيا أن من مسؤولية جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تكفل بيئة مستدامة تفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بناغورنو - كاراباخ، فنحن ندعم عمل البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة للمنظمة، ولا سيما دعوتها جميع أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك عدم استخدام القوة لتسوية النزاع. ونشيد برئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتشديدها على إشراك المرأة ومشاركتها الهادفة في جميع مراحل دورة النزاع، فضلا عن أهمية المضي قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تمشيا مع مفهوم المنظمة للأمن الشامل. كما أشيد بالمنظمة لإشراكها المجتمع المدني لصالح الشعب واستقرار المنطقة على نطاق أوسع لضمان إيجاد حلول دائمة للنزاعات.

وأحيط علما بأن المنظمة تعمل على منع نشوب النزاعات وتعزيز بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ونشيد على وجه الخصوص بالمنظمة لوضعها مجموعة كبيرة من أدوات الإنذار المبكر وإدارة النزاعات، مثل شبكة عملياتها الميدانية ومركز منع نشوب النزاعات التابع لها. ونوصي بأن تتشاطر المنظمة خبراتها وتجاربها مع المنظمات الإقليمية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن كينيا تدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سعيها إلى إجراء حوار حقيقي بوصفه الخيار الرئيسي في حل جميع النزاعات داخل المنطقة التي تعمل فيها المنظمة. ويمكن عن طريق الإرادة السياسية والحوار الشامل الحقيقي تحقيق السلام المستدام في جميع حالات النزاع.

## المرفق السابع

### بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أرحب بوزيرة الخارجية ليندي وأتمنى لها كل النجاح في فترة ولايتها وأشكرها على المعلومات التي تفضلت بتبادلها مع مجلس الأمن.

نحن المجتمع الدولي نواجه تحديات يستحيل حلها على الصعيد الوطني حصريا بسبب تعقدها وإلحاحها. تدعم المكسيك عمل الهيئات الإقليمية دعما لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حلول لهذه التحديات. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين، مثل البوسنة والهرسك وأوكرانيا ونزاع ناغورني كاراباخ. وتسخّر تعددية الأطراف العمل والتعاون المشتركين لبناء سلام مستدام يستند إلى نظام قائم على القواعد.

ونشيد بأن الرئاسة السويدية للمنظمة قد حددت أولويات المنظمة هذا العام حول القيم التي نتشاطرها تماما، مثل الحل السلمي للنزاعات في المنطقة، وإحراز تقدم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتعزيز الصلة بين الأمن واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

ونشيد أيضا بجهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال نشر بعثات السلام والمكاتب الميدانية والممثلين الخاصين. وتعدُّ أعمال الوساطة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أساسية في حل المنازعات وبناء الثقة بين الدول من خلال التعاون في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ونلاحظ أيضا عمل بعثات المنظمة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في المنطقة من خلال تعزيز القدرات المحلية والمؤسسية.

ونعرب عن تأييدنا لدور المنظمة وفريق الاتصال الثلاثي في تنفيذ اتفاقات مينسك. ونشجع الأطراف على مواصلة دعم هذه الجهود والامتثال لأحكام القرار 2202 (2015) لأن هذه المجموعة لا تزال الإطار الوحيد المتفق عليه لإيجاد حل شامل وسلمي عن طريق التفاوض للحالة في أوكرانيا. ومن الضروري أن تتاح لبعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة إمكانية الوصول الكامل والآمن لأجل الوفاء بولايتها.

ونشيد أيضا بالجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة للمنظمة، التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للنزاع في ناغورنو – كاراباخ. وتأسف المكسيك للأذى الذي لحق بالسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، وكذلك الاستخدام المؤسف للذخائر العنقودية. وندعو مرة أخرى جميع البلدان المنتجة لهذه الأسلحة علاوة على استخدامها إلى تنفيذ وقف اختياري والانضمام إلى اتفاقية أوسلو.

وتشيد المكسيك بالعمل الذي تقوم به كل من روسيا ومجموعة مينسك التابعة للمنظمة في تيسير اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في 9 تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو الأطراف إلى الانخراط في الحوار دون شروط مسبقة والتوصل إلى اتفاق بشأن مركز المنطقة في المستقبل وتيسير وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية دون قيود، وكذلك تبادل أسرى الحرب وعودة المشردين داخليا وفقا لذلك الاتفاق.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للمرأة هذا الأسبوع، نشيد بمبادرة السويد لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل المنظمة. ومن الضروري تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار.

وأخيرا، نوجه انتباه مجلس الأمن لاستكشاف سبل جديدة للتعاون المشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع التركيز على منع نشوب النزاعات ومراعاة التحدي الرئيسي الذي يشكّله انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا شك أن هذا أحد الأسباب التي تؤجج النزاعات والأزمات في المنطقة.

## المرفق الثامن

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة آن ليندي، الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية السويد، على إحاطتها الممتازة.

يرحب النيجر بأولويات الرئاسة السويدية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشمل التمسك بالمبادئ والالتزامات المشتركة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واحترام مفهوم أوروبا للأمن الشامل، ودعم تسوية النزاعات والمساهمة في ذلك، وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عمل المنظمة. ويرحب وفدي بشكل خاص بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى حل النزاعات وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتيسير تسوية المنازعات، وتعزيز بناء السلام والتأهيل بعد انتهاء النزاع.

وفي مجالات عملها، سواء كانت عملية مينسك أو فريق الاتصال الثلاثي أو عملية التسوية في ترانسنيستريا أو محادثات جنيف الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تيسير الحوار وفي دعم مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها. ولهذا السبب يؤيد وفدي الرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك في التزامهما الثابت بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية المنازعات، الذي جرى تأكيده في بيانها المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، وكذلك موقفها المؤيد للتوصل إلى تسوية تفاوضية وشاملة ودائمة لجميع المسائل الأساسية المتعلقة بنزاع ناغورنو كاراباخ.

وفي شهر آذار/مارس الحالي، يشكل تعزيز المساواة بين الجنسين رؤية تتماشى مع القرار 1325 (2000)، الذي يدعو إلى زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب المنازعات وإدارتها وحلها.

واحترام القانون الدولي الإنساني أمر هام، بما في ذلك عودة جميع أسرى الحرب والمدنيين وغيرهم من الأشخاص المحتجزين، ووصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى ناغورنو كاراباخ بشكل آمن وغير مقيد، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد. وفي هذا الصدد، فإن أي عملية لحل النزاعات يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا الحفاظ على التراث الثقافي والديني.

وبالإضافة إلى الجوانب التي ذكرتها، يرحب وفدي بالشراكة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، التي تشمل أيضا مكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالبشر، ومعالجة الجوانب البيئية والاقتصادية للأمن وأمن الفضاء الإلكتروني وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

إن الإرهاب هو أحد أهم التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والاستقرار، والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، يظل التزام المنظمة بمنع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان دافعه أو أسبابه، أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساهمة واسعة النطاق في الجهود الدولية المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتصدي لمظاهره ومختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يقوم عليها.

وتؤيد النيجر النهج التعاوني والمنسق لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات، وجميع الجهود التي تسترشد باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تمشيا مع الإطار الموحد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال وسيلة هامة تعود بالفائدة على جميع البلدان. ولذلك، يدعو النيجر إلى توسيع نطاق التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

## المرفق التاسع

### بيان نائبة الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، ترين هيمرباك

أنضم إلى الآخرين في الترحيب الحار بمعالي السيدة آن ليندي، وزيرة خارجية السويد، وأشكرها على إحاطة مجلس الأمن بصفتها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. تدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عمل الأمم المتحدة بتعزيز وصون السلم والأمن على الصعيد الإقليمي. ونحن نقدر حقيقة أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي بمثابة منتدى للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المبادرات في المنطقة. وستواصل النرويج دعمها لتشديد الرئاسة السويدية على مفهوم الأمن الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أننا نشاطر التركيز على حل النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بالنزاعات والأزمات الجارية.

وأود أن أبرز ثلاث حالات نعتقد أنها تحتاج إلى اهتمام خاص.

أولا، هناك أوكرانيا. إن النزاع في ذلك البلد يقوض الأمن الأوروبي. وترحب النرويج بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في معالجة هذا النزاع. ونشيد بالرئيسة الحالية على رحلتها إلى كل من كييف وخط التماس في دونباس في كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أشكر بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا على العمل الهائل الذي تقوم به في ظل ظروف صعبة للغاية. وتواصل هذه البعثة أيضا تزويدنا بمعلومات محايدة وفي الوقت المناسب عن النزاع في شرق أوكرانيا.

ثانيا، هناك ناغورنو كاراباخ. لقد أنهى البيان بشأن النزاع الذى وقعته أرمينيا وروسيا وأذربيجان العام الماضي القتال. وأفضل طريقة للتوصل إلى حل دائم هي إشراك المجتمع الدولي. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع جيد للقيام بهذا الدور، بالاستفادة من الخبرة الطويلة لمجموعة مينسك التابعة للمنظمة والممثل الشخصي للرئيسة الحالية للمنظمة.

وأخيرا، هناك جورجيا. ويساور النرويج قلق عميق إزاء الحالة في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المحتلتين، وتعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تضطلع بدور أكبر في مساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في هاتين المنطقتين من جورجيا.

قبل يومين، طالبنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن تكون المنظمة قدوة في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وبوصفها أكبر منظمة للأمن الإقليمي في العالم، ترى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا أهمية قصوى لذلك. إن إدماج المرأة وتمكينها شرط أساسي لتحقيق الأمن الشامل في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولذلك، فإنني أثني على الرئيسة الحالية لوضع المساواة بين الجنسين في صدارة جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكنها أن تعول على دعم النرويج الكامل في جهودها لجعل المرأة والسلام والأمن أولوية في انخراط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن السلام والأمن، بما في ذلك البناء على العمل الذي قام به مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تأييدنا القوي لمبادرة الرئيسة الحالية بدعوة المجتمع المدني إلى المساهمة بكفاءته الفريدة حيثما أمكن ذلك وكان ملائما.

واستشرافا للمستقبل، فإن استمرار تركيز منظمة الأمن والتعاون على البلقان أمر ضروري لاستقرار المنطقة، فضلا عن توطيد الديمقراطية هناك. ونحن نقدر الدور الهام الذي تؤديه بعثات منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا في مساعدة الدول المشاركة في تحقيق المزيد من الأمن والتنمية الاقتصادية والديمقراطية. كما يقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام، دعماً ومشورة قيّمتين للدول في مجالات خبراتهم. وتسهم جميع هذه الجهود في زيادة السلام والازدهار في المنطقة، وبالتالي تسهم أيضا في عملنا في مجلس الأمن من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الرؤى والخطط المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وواجبنا المشترك هو مواصلة تعزيز الأمن على الصعيد الإقليمي من أجل إنهاء النزاعات العنيفة وكفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين. ونرحب بالفرصة المتاحة اليوم لتعزيز هذه الروابط.

## المرفق العاشر

## بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

نشكر وزيرة خارجية السويد، آن ليندي، على إحاطتها بشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمسائل المدرجة في جدول أعمالها وأولويات الرئيسة الحالية.

إن روسيا تؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق الإطاري لعام 2019 بشأن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن إعلان المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2006. إننا نفهم أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن تكمل جهود الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها.

لقد تولت السويد رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسط ظروف جيوسياسية ووبائية معقدة. فالوضع المتقلب الذي نشأ حول جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يتداخل مع أزمة الثقة المتنامية في فضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي نفس الوقت، فإن نطاق التغطية الجغرافية الواسع للمنظمة وقاعدة توافق الآراء التي تحكمها تحولانها إلى أداة فريدة لصون السلام والاستقرار في الفضاء الأوروبي الأطلسي.

ونلاحظ الموقف النشط الذي اتخذته الرئيسة الحالية في المرحلة الأولى من ولايتها وتوقها إلى تلقي معلومات مباشرة عن الحالة في الميدان. فقد زارت الوزيرة ليندي بالفعل روسيا وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا. ونأمل أن تلتزم الرئيسة الحالية بحزم بالنهج التوافقية وأن تعمل في نطاق القرارات التي اتخذها مجلس وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس الدائم في عام 2002، وأن تتجنب إجراء تقييمات متحيزة وغير متوازنة أو الترويج لمفاهيم لا تحظى بتأييد واسع.

إن للمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مهمة خاصة جدا في وقت فُقدت فيه الثقة المتبادلة على نطاق واسع، وهي إحياء الشعور بالتفاهم المتبادل من أجل المساعدة على حل الأزمات في مناطقها. وبالطبع، فإن المعيار الرئيسي للفعالية في هذه المسألة هو المساعدة في تسوية النزاعات.

ومن المتوقع أن تتخذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نهجا موضوعيا لتسوية النزاع الأوكراني الداخلي وأن تعزز الحوار المباشر بين الجانبين - كييف ودونيتسك ولوهانسك - وأن تساعد في تنفيذ مجموعة تدابير مينسك، التي أيدها مجلس الأمن في القرار 2202 (2015).

ونتوقع أن تكفل السويد، بصفتها الرئيسة الحالية، العمل النزيه الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وأن تقوم البعثة نفسها برصد متوازن فيما يتعلق بحقوق الإنسان على جانبي خط التماس كليهما. وتنص ولاية بعثة الرصد الخاصة على ذلك بشكل مباشر. كما إن هناك حاجة إلى متابعة وتحليل المبادرات التمييزية التي تتخذها القيادة الأوكرانية فيما يتعلق باللغة الروسية والأقليات القومية والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والإبلاغ عنها، فضلا عن مراقبة الحالة فيما يتعلق بكفالة حرية التعبير وأنشطة وسائط الإعلام الجماهيري.

وقد أصـــبح انتهاك حرية وســـائط الإعلام وقمع الأقليات القومية مؤخرا، في جملة أمور من حيث حقوقها المدنية واللغوية، آفة في عدد من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولأن الآليات الإقليمية لا تدين ذلك، فإن الحالة آخذة في التدهور. وندعو الرئيسة الحالية والهيئات المتخصصة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إيلاء اهتمام خاص للتدهور في مجال حقوق الإنسـان الذي يلاحظ داخل حيز المنظمة وفي جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها.

وأود أن أوضـــح نقطة فيما يتعلق بالتصـــريحات التي أدلى بها اليوم بعض زملائنا الغربيين والتي تضمنت تفسيرا خاطئا للحالة المتعلقة بتسوية أوكرانية داخلية. فأود أن أشدد على أن أعمالهم هي التي تشكل التهديد الأمني الرئيســـي لحيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأســـره، لأن هذا الإجراء يدعم الخطوات المدمرة التي تتخذها كييف بهدف تقويض اتفاقات مينسك. وندعو مقدمي مشروع القرار الغربيين إلى معالجة هذه المســـألة وأن يطالبوا الجهات التي يرعونها بالكف عن تشـــويه الواقع والانخراط في أعمال الاســـتفزاز الســياســي وأن ينخرطوا بدلا من ذلك في معاودة الحوار مع شــعب شــرق أوكرانيا، على النحو المتوخى في اتفاقات مينســـك. وقبل أن تلومونا، أرجو أن تنظروا في المرآة وأن تتوقفوا عن غض الطرف عن الانتهاكات الصـــارخة لحقوق الإنســـان وحرية التعبير ووســـائط الإعلام وحالات تمجيد المجرمين النازيين وأتباعهم التي أصـبحت واقعا محزنا، ليس في أوكرانيا ما بعد أحداث ميدان فحسـب، بل وكذلك في دول البلطيق، ولا سـيما في إسـتونيا. فمن شـأن ذلك أن يحسِّـن سـمعتكم الملطخة ويسـاعد على اسـتعادة بيئة من الثقة والتعاون في مجال مسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونأمل أن تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بقيادة الوزيرة ليندي، من تقديم مســاهمة مُجدية في تسوية مسـألة ناغورني كاراباخ وإعطاء زخم جديد لمفاوضـات 5+2 بشـأن ترانسـنيسـتريا. إننا نقيم بشـكل إيجابي عمل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصـفهما رئيسـين مشـاركين لمناقشـات جنيف الدولية بشـأن جنوب القوقاز. ونتوقع من الممثلة الخاصــة للرئيســة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجنوب القوقاز، أنيكا سودر، أن تيسر اتصالات بناءة بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وندعوكم، الوزيرة ليندي، إلى بدء مشــــاورات لتعزيز فعالية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي اقترحتها روســيا في العام الماضـــي. والهدف المتوخى هو زيادة عائدات أعمال أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومؤسـسـاتها وبعثاتها الميدانية وتجويد برنامج الفعاليات الخاص بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأعمال التحضـيرية لمجالس وزراء الخارجية وكفالة تحقيق التوازن بين "سـلات" المنظمة الثلاث وتحسـين عملية إعداد الميزانية.

ويمثل التغلب على الآثار الاجتماعية الاقتصـــادية التي تترتب على كوفيد19- مســـارا حيويا آخر ينبغي فيه تقديم المساعدة إلى الفروع المتضررة من الاقتصاد، بما في ذلك السياحة، وهي تتعافى من جائحة فيروس كورونا.

إننا نؤيد خطط الرئيســة الحالية لتعزيز مشــاركة المرأة في النشــاط الاقتصــادي - ولكن بدون ربط بالقرار 1325 (2000) الذي يتناول مشاركة المرأة في عمليات السلام.

كما تحتاج الاختلالات المواضـيعية والجغرافية في البعد الإنسـاني إلى تصـحيح. وينبغي أن تكون مكافحة العنصــــرية والنازية الجديدة وتزييف التاريخ والتحريض على العداوة بين الأديان من بين الأولويات. ومسألة وضع منهجية موحدة بشكل جماعي لمراقبة الانتخابات لا تزال تكتسي أهمية كبيرة.

وفي الختام، أود أن أدعو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى التعاون بشـــكل أوثق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصـــصـــة ومختلف المنظمات الإقليمية – من قبيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصـادي للمنطقة الأوروبية الآسـيوية ورابطة الدول المسـتقلة ومنظمة شـنغهاي للتعاون، ضـمن أمور أخرى – على أســـاس منهاج الأمن التعاوني، الذي اعتمد في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول في عام 1999.

ونرجو للرئيســة الحالية أن تحقق الفعالية في عملها، ونأمل في أن تتمســك بموقفها بأن تقوم بدور وسيط نزيه. ويمكن للسويد أن تعول على دعم روسيا للمبادرات الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار واستعادة الثقة وحفز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

## المرفق الحادي عشر

# بيان السيدة حليمة ديشونغ، النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين ترحيباً حاراً بوزيرة خارجية السويد، السيدة آن ليندي، بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونتمنى لها النجاح في فترة ولايتها.

لا تتعلق تعددية الأطراف بمواجهة التهديدات المشتركة فحسب، بل تتعلق أيضاً باغتنام الفرص. وجهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات الأولية التي طال أمدها والتي يفرضها تغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين والتهديد الدائم بالمواجهة العسكرية يجب أن تعالج بجبهة موحدة. ولذلك فإننا نؤكد على أهمية تعددية الأطراف في تعزيز التنسيق بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية، مع تقديم المجتمع المدني والنساء والشباب مساهمات حيوية.

ولذلك ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بقرار السويد وضع التمكين الاقتصادي للمرأة في مقدمة أولوياتها. ولا يمكن أبداً المبالغة في أهمية المعاملة المنصفة للمرأة. وفي الواقع، فإن مشاركتنا حاسمة في منع النزاعات وحلها وفي تأمين آفاق أفضل للتنمية المستدامة. ولذلك فإننا نؤيد بكل إخلاص نيتها في التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة الأوروبية.

ونؤكد أهمية معالجة الصلة بين تغير المناخ والأمن، ونرحب بالمبادرة التي اتخذها مركز أبحاث منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجمع أدلفي الفكري، الذي يتخذ من برلين مقراً له، من أجل بدء المشاورة الإقليمية بشأن تغير المناخ والأمن في جنوب شرق أوروبا واستكمال المرحلة الأولى من حلقة العمل التشاورية الإقليمية في شباط/فبراير.

ولا يمكن أن يستمر السلام الدائم دون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون. ونرحب في هذا الصدد بتركيز السويد على هذه المسائل، ولا سيما على الحق في حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام.

ولا تزال النزاعات الجارية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل التحدي الأوضح للأمن الأوروبي. ويرحب وفدنا باستمرار التركيز على إيجاد حل سياسي مستدام للتحديات في شرق أوكرانيا والقرم. وننوه بالأهمية الحيوية لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا وبالجهود التي يبذلها فريق نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي من أجل إيجاد حل سلمي يتماشى مع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وما زلنا نؤيد التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لأن ذلك يظل الأساس لحل سياسي للنزاعات.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك لحل النزاع في ناغورنو – كاراباخ. ونشجع الطرفين على مواصلة تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي المبرم في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والامتثال لمتطلبات القانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، نكرر دعمنا الكامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهي تواصل تعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة. فلا يمكن إدارة هذه التهديدات والتغلب عليها إلا بالعمل معاً بدعم كامل من المؤسسات المتعددة الأطراف.

## المرفق الثاني عشر

### بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر السيّدة آن ليندي، رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزيرة الشؤون الخارجية للسويد على إحاطتها القيّمة بشأن البرامج المقررة في إطار رئاسة مملكة السويد للمنظمة لسنة 2021، متمنيا لها النجاح لا سيما في مجال تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فإنّنا ندعم أولويات عملها كما نؤكد على أهمية زيادة تعزيز الشراكة والتنسيق بينها وبين منظمة الأمم المتحدة على أساس القيم والأهداف المشتركة لتكريس آليات الدبلوماسية الوقائية والسلم الإقليمي والتسوية السلمية للنزاعات.

وفي اعتقادنا، فإن تحقيق هذه الأهداف المشتركة يستوجب تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، باعتبار إلمامها بالأوضاع وبخصوصيات المناطق وقدرتها على فتح قنوات تواصل مباشرة بين مختلف أطراف النزاعات.

وفي هذا السياق، نجدّد دعمنا لجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تسوية الأزمة في شرق أوكرانيا والتوصل إلى حل شامل ومتوازن في إطار رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية وعلى أساس اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن في القرار 2202 (2015).

أما فيما يتعلق بالوضع في إقليم ناغورنو كاراباخ، فإن اندلاع النزاع المسلح أواخر سنة 2020، الذي أدى إلى سقوط المئات من الضحايا وعمّق المعاناة الإنسانية للسكان، يبرز بصفة جليّة المخاطر الكامنة في النزاعات المجمدة ويؤكّد الضرورة الملحّة لتسويتها من خلال آليات العمل متعدّد الأطراف.

وفي هذا الإطار يرحب وفد بلدي بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك، ويثمّن المحادثات الافتراضية التي جرت خلال شهر شباط/فبراير 2021 مع وزيري خارجية البلدين المعنيين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لهذا النزاع. كما نؤكّد في نفس السياق على أهمية بناء علاقات بين البلدين قوامها التعايش السلمي والاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، علاوة على ضرورة دعم المجتمع الدولي لجهود إعادة الإعمار والتأهيل بعد انتهاء الصراع.

وفي نفس الاتّجاه، نعرب عن الأمل في مواصلة الجهود الدولية والإقليمية للتوصل إلى حلول جذرية لبقية النزاعات الأخرى التي طال أمدها في الفضاء الأوروبي والمتوسطي.

وفي إطار تلازم الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية لتحقيق مفهوم الأمن الشامل، وباعتبار انتماء تونس للفضاء المتوسطي والأفريقي، فإنّ وفد بلدي يشدّد على التحدّيات الأمنية المشتركة التقليدية منها والناشئة التي تواجهها ضفّتا المتوسّط. ويدعو إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي بين منظّمة الأمن والتعاون ومختلف الشركاء الإقليميين على غرار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ولا سيّما مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف ومعالجة الأسباب العميقة للنزاعات.

ونظرا لما تفرضـه جائحة كوفيد19- من تحدّيات خاصّـة في مناطق النزاع، فإنّنا نجدّد التأكيد على أهميـة تنفيذ قراري مجلس الأمن 2532 (2020) و 2565 (2021) المتعلقين بوقف عالمي لإطلاق النـار والإتاحة المنصفة للقاحات، بما يكفل تكريس مبادئ التعاون والتضامن الدوليين.

كما نؤكّد في الختام على أهمية دور المرأة في عمليات بناء الأمن والسـلم وإدماجها في مسـارات تسـوية النزاعات. وفي هذا الإطار نرحّب بمبادرة الرئاسـة السـويدية خلال شـهر شـباط/فبراير 2021 بتكوين الفريق الاستشاري لتعزيز عمل المنظمة في مجال المرأة والأمن والسلم.

## المرفق الثالث عشر

### بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أشكر وزيرة الخارجية ليندي على بيانها الواضح والشامل بشأن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2021. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل معها في هذه المسائل الهامة بصفتها الرئيسة الحالية للمنظمة.

وكما أوضح الرئيس بايدن، فإن الولايات المتحدة تجدد التزامها بالتعددية والتعاون عبر الأطلسي. ونرحب بمنح السويد الأولوية لتعزيز أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحتفي بذلك. وكما قلت في وقت سابق من هذا الأسبوع، فقد حان الوقت لنا جميعاً لكي نحول التزاماتنا المدرجة في جدول الأعمال إلى عمل. وعلينا أن نفعل المزيد لحماية النساء، ولا سيما القيادات النسائية، من تهديدات الإسكات والعنف.

وكما أشارت وزيرة الخارجية ليندي وآخرون اليوم، تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة تحديات مشتركة، تحديات يجب علينا أن نواجهها هذا العام معاً.

لقد تجاوزنا للتو الذكرى السنوية السابعة لغزو روسيا واحتلالها لشبه جزيرة القرم وشن عدوانها في شرق أوكرانيا. وقد أسفر النزاع في شرق أوكرانيا عن مصرع أكثر من 13 ألف شخص وإصابة عشرات آلاف آخرين. وقد شرد أكثر من 1,4 مليون شخص.

إن العدوان لا يزال بعيداً عن النهاية. وتواصل السلطات الروسية في شبه جزيرة القرم مضايقة من يعارض احتلالها وسجنهم، ولا سيما تتار القرم وذوو الأصول الأوكرانية وأفراد الأقليات الدينية والعرقية الأخرى. ولن تعترف الولايات المتحدة أبداً بضم روسيا لشبه جزيرة القرم وسنواصل محاسبة روسيا على عدوانها في شرق أوكرانيا.

ونرحب بقيام السويد بإعادة تعيين السفيرة هايدي غراو ممثلة خاصة لأوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي. وقد أدى وجود بعثة الرصد الخاصة والإبلاغ عن الأنشطة اليومية للعنف إلى تحسين الحالة على أرض الواقع. ونحن، كأعضاء في المجلس، مدينون لقيادة بعثة الرصد الخاصة ولكل المراقبين الشجعان بأن نبذل قصارى جهدنا لكفالة تمكن البعثة من العمل بحرية ودون عوائق.

لا تزال روسيا، بالإضافة إلى عدوانها على أوكرانيا، تحتل ما يقرب من 20 في المائة من أراضي جورجيا، بينما تدعم أو تتجاهل بشكل منهجي الانتهاكات ضد المواطنين الجورجيين الذين يعيشون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أو بالقرب منها. ولم تنفذ روسيا بعد بشكل كامل وقف إطلاق النار لعام 2008، بما في ذلك التزامها بسحب قواتها إلى مواقع ما قبل النزاع، أو التزامها بالسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول دون قيود. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. ونحث منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الضغط من أجل أن تنهي روسيا احتلالها وتنفذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2008 بالكامل.

وفي بيلاروس، نحث الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الضغط من أجل إحراز التقدم بشأن توصيات تقرير آلية موسكو. وستواصل الولايات المتحدة دعم الجهود الرامية إلى تيسير إجراء حوار وطني حقيقي بين السلطات البيلاروسية والمعارضة، يضم ممثلين عن مجلس التنسيق. إن منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا في وضع يمكنها من دعم التطلعات الديمقراطية لشعب بيلاروس، ونحث مينسك على التواصل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي مولدوفا، تدعم الولايات المتحدة عملية التسوية 5+2 الموجهة لتحقيق النتائج في النزاع الترانسنيستري. وينبغي أن تستند عملية التسوية هذه إلى سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل الحدود المعترف بها دولياً، مع إعطاء وضع خاص لحدود ترانسنيستريا. وسنواصل دعم مولدوفا الديمقراطية ذات السيادة المترسخة بقوة في أوروبا والآمنة داخل حدودها المعترف بها دولياً.

ونرحب أيضاً بدعم السويد لرؤساء مجموعة مينسك في التفاوض على تسوية سياسية طويلة الأجل لنزاع ناغورنو – كاراباخ. وينبغي لكلا الجانبين التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد حان الوقت لمثول المسؤولين عن ذلك أمام العدالة. ويجب على كلا الجانبين أن يعملا مع الجهات الفاعلة الإنسانية لاستكمال عملية تبادل جميع الأسرى والمحتجزين والرفات.

وستعمل الولايات المتحدة عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للدفاع عن ولايات بعثات المنظمة وتنفيذ قراراتنا الجماعية، وكفالة أن تفي جميع الدول المشاركة بمبادئنا والتزاماتنا المشتركة. ونحن في هذا المسعى معاً، ونتمنى للسويد كل النجاح في عام 2021.

## المرفق الرابع عشر

### بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

في البداية، تود فييت نام أن ترحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة آن ليندي، الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزيرة خارجية السويد، ونشكرها على إحاطتها الثاقبة.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لتهنئة السويد على توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام 2021. ونرحب بالتزام السويد بتعزيز تعددية الأطراف وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتدابير بناء الثقة وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

يشكل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إحدى الأولويات الرئيسية خلال فترة عضوية فييت نام في مجلس الأمن وما بعدها. ولا يزال ما تملكه المنظمات الإقليمية من فهم متعمق وفريد أمراً بالغ الأهمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن المغالاة في تأكيد هذه الحقيقة.

إن عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليس مكملا فحسب لعمل الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما مجلس الأمن، بل إنه ضروري أيضا. ونواصل تشجيع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأصبح هذا التعاون أكثر أهمية في مواجهة التحديات المعقدة الناشئة، ولا سيما الأزمة الصحية العالمية، التي لا يمكن لأي بلد بمفرده أو منطقة بمفردها أن تتصدى لها بفعالية.

وترحب فييت نام بالتعاون الجاري بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والجهود المبذولة لتعزيزه. ونشجع المنظمتين على تعميق أوجه التآزر فيما يتعلق بمختلف الجوانب، على سبيل المثال في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ومواصلة استكشاف مجالات جديدة للتعاون.

وفيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، يحيط وفد بلدي علما بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الحوار وبناء الثقة وتسوية النزاعات وتعزيز التنمية في أوروبا.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا موقفنا القائم على المبادئ ومفاده ضرورة تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أكبر منظمة للأمن الإقليمي، حيث تضم عددا من الأعضاء يزيد على أي مجموعة إقليمية أخرى في الأمم المتحدة، ويتوزع أعضاؤها بين ثلاث قارات. ويمكنها أن تستمد قوة إضافية من أعضائها، وكذلك من تنوعهم وحكمتهم.

ونشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة دعم جميع الأطراف للدخول في حوار والتوصل إلى اتفاقات أو تنفيذ الاتفاقات القائمة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لجميع بلدان وشعوب أوروبا.